نصف المهر الخ مراده من هذا الفرقة بالطلاق او غيره ان لم تكن منها او بسببها
تسقط المهر يعود نصفه الي دافعه ولو اجنبيا فقرار عليه ما لم يكن الاجنبي اجاله وحل
ولم يقصد قرضه اياه فان تلف وجب نصف بدله فان كانت الفرقة من جهتها
كاسلامها او لتبتها او فسخها بعيبه او ردتها وحدها او ارضاعها او امهاله او لزوجة
لها اخرى صغيرة او كانت بسببها كفسخ بعيبها سقط مهرها كله في جميع ذلك
سواء وجب بالعقد او بالفرض قوله كما سبق اي في كلامه قوله في الجديد الخ هو المعتمد
خلافا للامام ابي حنيفة رضي الله عنه قوله كما يسقط مهرها او كل الوقتها زوجها
او قتل الامة اجنبي او قتل الاجنبي الحرة كما يسقط مهرها قوله فانه يسقط مهرها وكذا
لو قتل السيد زوجها او قتلت هي زوجها فانه يسقط مهرها وكذا لو اشترك الزوج
والسيد فانه يسقط مهرها جميعه عند العلامة الرملي بتقليب الجانب السيد وعند
العلامة الخطيب يسقط نصفه ومثله لو قتل السيد وغيره المبعضة ولو قتلت
الحرة زوجها قبل الدخول بها سقط مهرها لما جزم به صاحب الانوار واعتمده
الشهاب الرملي خاتمة المتعة بضم الميم وكسرها سميت بذلك لما يقع
كما قاله النووي فيها من التمتع وعرفا ما يجب على الزوج دفعه لمطلقة لم يجب لها نصف مهر ان كانت
الفرقة لا بسببها او لا بسببهما او لا بسبب ملكه لها او لا بسبب موت لها او لاحدهما
ويسن ان لا تنقص عن ثلاثين درهما وان لا تبلغ نصف المهر اذا كان اكثر من
ثلاثين درهما فان تنازعا في قدرها قدرها حاكم باجتهاده بحسب حالهما
يسارا واعسارا فيه ونسبا وصفة فيها ولا فرق في وجوبها بين المسلم والكافر
والحر والرقيق والمسلمة والذمية والحرة والامة وهي لسيد الامة وفي كسب العبد
فصل في بيان احكام الوليمة مشتقة من الولم وهو الاجتماع
سميت بذلك لاجتماع الزوجين فيها ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ قوله
على العرس اي كالجلوة وهو بضم العين اسم للعقد وبكسرها اسم للزوجة قوله الحادث

سرور اي عالبا عمت لفيره كوضيمة الموت والسرور هو كل ما يسر به الانسان
واقلها الكمائر شاة وليستحب فيها ما يستحب في العقيقة كما ياتي ومنه ان كان يكبر
عظم ما يذبحه قوله وانواعها كثيرة اي تبلغ عشرة او احد عشر وقد جمعها بعضهم في قوله
ان الولائم عشرة مع واحدة من عدها قد عز في افرادنه
فالخرس عند نفاسها وعقيقة للطفل والاعذار عند ختانه
ولحفظ قران واداب لقد قالوا الحذاق لحذقه وبيانه
ثم الملاك لعقده وليمة في عرسه فاحرص على اعلانه
وكذاك مائدة بلا سبب تري ووكيرة لبنائه لمكانه
ونقيعة لقدومه ووضيمة لمصيبة وتكون من جيرانه
واذا اطلقت الوليمة لا تنصرف الا وليمة العرس فقط فتامل قوله واجبة اي
لخبر الصحيحين اذا دعي احدكم الي وليمة عرس فلياتها قال العلامة المناوي
وهذا في غير القاضي اما هو فلا تجب عليه الاجابة في محل ولايته بل ان كان
للداعي خصومة او غلب على ظنه انه سيخاصم حرم عليه الحضور قال في
الاحياء واذا حضر ينبغي له ان يقصد بالاجابة الاقتداء بالسنة حتى يثاب
قوله على الاصح هو المعتمد قوله ولا يجب الاكل منها اي بل يندب ان لم يكن صائما
وجرم عليه الفطر من فرض وجوز من نفل بل هو افضل ان شق عليه عدم
الاكل قوله في الاصح هو المعتمد قوله بشرط الخ هو مفرد مضاف فيعم اذ الشروط
كثيرة نحو عشرين شرطا فتامل قوله ان كان يخص الداعي الاغنياء اي وليسوا اهل
حرفته والا لم يسقط وجوب الاجابة عليه خلافا للشيخ الاسلام قوله بل يستحب
اي في اليوم الاول ويتاح في الثاني قوله وتكره في اليوم الثالث محله ان لم
يكن لضيق نحو مكان ولم يجعل كل يوم لصنف مخصوص من الناس كما يقع
ذلك في مصر غالبا والا وجبت الاجابة وان زاد على ثلاثة ايام قوله الا
من عذر الخ لو اخر الشارح ما قدمه بقوله بشرط ان لا يخص الداعي الخ

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)